إرشاد المسترشدين

از فخر المحققين

تحقیق و اعداد: ی-ج

فخر الدین محمد بن الحسن بن یوسف بن المطهر معروف به فخر المحققین، متولد سال ۶۸۲ ومتوفی سال ۷۷۱ یکی از مفاخر شیعه در قرن هشتم هجری واز اعاظم مکتب حلّه است. او که فرزند علاّمهٔ حلّی بود همواره مورد توجه وعنایت پدر قرار داشت، وعلاّمه بسیاری از کتب گرانقدر خود را که ثروت علمی عظیمی برای عالم تشیّع است به خاطر فخر المحققین وبرای استفادهٔ او نوشته است وآنچنان به مقام علمی فرزند خود اعتماد داشته که در آخر کتاب قواعد به او وصیّت می کند که هر کتابی از من ناقص ماند تو آن را تکمیل کن[۱]. فخر المحققین به این وصیّت عمل نمود و از جمله کتاب الألفین علاّمه را تنظیم کرد.

از فخر المحققین تألیفات متعددی در دست است که معروفترین آنها شرح قواعد است که به نام «ایضاح الفوائد في حل مشکلات القواعد» نامیده می شود و بارها چاپ شده است. یکی از تألیفات فخر المحققین، رسالهٔ مختصری در علم کلام است که تاکنون چاپ نشده واینك تقدیم خوانندگان محترم می شود. نام این کتاب به درستی روشن نیست اما با اقتباس از خطبهٔ کتاب، در کتب رجال و تراجم از آن به: ارشاد المسترشدین في اصول الدین یاد می شود. ما نیز به تبعیت از صاحب ریاض و صاحب الذریعة همین نام را برای این رساله انتخاب کردیم.

صاحب ریاض از رسالهٔ ارشاد المسترشدین فخرالمحققین نام می برد ومی گوید که آن را در استرآباد دیده است[۲].

وصاحب الذریعة نیز به نام ارشاد المسترشدین وهدایة الطالبین في اصول الدین از آن یاد می کند و می گوید که نسخه هایی از آن را در نجف و تبریز دیده است. ضمناً صاحب الذریعة این کتاب را باکتاب الرسالة الاعتقادیة الفخریة که مولی نظام الدین محمد قرشی ساوجی شرح مفصلی برای آن نوشته است یکی می داند.[۳]

به هر حال این رسالهٔ کلامی از فخر المحققین در عین اختصار مطالب جالبی دارد و نسخه های خطی متعددی از آن در دست است، وما آن را از روی سه نسخه تحقیق وتصحیح کردیم که هر سه در کتابخانهٔ مبارکهٔ آیة الله العظمی نجفی مرعشی ــ قدس سره ـ موجود است به این شرح:

۱ـ نسخه ای کامل که تاریخ تحریر آن معلوم نیست و متأسفانه قسمتهایی از آن را موریانه خورده است و ما از این نسخه به نسخهٔ «الف» یاد می کنیم.

۲ـ نسخه ای که صفحه آخر آن افتاده و ظاهراً در حدود سال ۸۹۸ نوشته شده است، زیرا این نسخه در ضمن مجموعه ای قرار دارد که در بعضی از رساله های آن که با همان خط نوشته شده، این تاریخ آمده است وما ازآن به نسخهٔ «ب» یاد می کنیم.

۳ـ نسخه ای که تنها چند جمله از آخر آن افتاده و ظاهراً در سال ۹۹۹ نوشته شده است چون این رساله هم در ضمن مجموعه ای است که در پایان بعضی از رساله های آن که با همان خط نوشته شده، تاریخ تحریر همان سال ۹۹۹ ذکر شده است. از این نسخه به نسخهٔ «ج» یاد می کنیم.

*** پاورقیها** **********

۱ـ علاّمه حلی، قواعد الأحکام، ج ۲، ص ۳۴۷.

۲ـ افندی، ریاض العلماء، ج ۵، ص ۷۸.

۳ـ شیخ آغا بزرگ تهرانی، الذریعة، ج۱، ص ۵۲۱.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ربّ العالمين وصلى الله على سيّد المرسلين محمّد النبيّ الصادق الأمين وعلى آله المعصومين .

أمّا بعد فيقول محمد بن الحسن بن المطهّر: إنّي أمليت هذه الرّسالة لإرشاد المسترشدين وهداية الطالبين وبيّنت فيها ما يجب على المكلّفين من الاعتقاد في أُصول الدّين، به يثابون على أعمالهم و يعاقبون على تركهم وإهمالهم، فمَن حصل هذه الأُصول عدّ من الفائزين وحصل له النجاة يوم الدين ومن جهل شيئاً منها كان من الأخسرين وحشر يوم القيمة في جهنم مع الأسفلين وهي هذه الأُصول الخمسة :

الأصل الأول
في معرفة الله تعالى

ولنقدّم لذلك مقدّمات:

المقدمة الأُولى: الممكن هو الّذي يتساوى نسبة الوجود و العدم إلى ماهيّته فيجوز وجوده ويجوزعدمه، ومثاله كفّتا الميزان المتساويتان بلازيادة و لانقصان فإنّه لايترجّح احديهما على الأُخرى إلاّ بأمر خارج[1] وهو المرجِّح فإن لم يحصل المرجّح الخارجي فالكفّتان متساويتان .

المقدمة الثّانية: المحدث هو الذي يسبقه العدم.

المقدمة الثالثة: واجب الوجود هو الذي يستحق الوجود لذاته ويمتنع عليه العدم لذاته و هو الغني عن كلّ ما سواه.

المقدمة الرابعة: ممتنع الوجود هو الذي يجب العدم لذاته [2]ويستحيل عليه الوجود لذاته، وكلّ معقول إذا نسبنا الوجود إلى ماهيته لايخلو من هذه الثالثة إمّا أن يجب له الوجود، أو يمتنع عليه الوجود، أو يجوز عليه الوجود و العدم.

المقدمة الخامسة: القديم هو الذي لايسبقه العدم إذ لا أوّل لوجوده فلايسبقه غيره في الوجود.

إذا عرفت ذلك فلنشرع في المقصود فنقول: الموجودات منحصرة في الواجب و الممكن فلاموجود خارج عنهما ووجود الممكن من غيره، ولاوجود له من ذاته أصلاً بل من غيره، وكلّ صفة للمكن يتوقف بثبوتها له على وجوده، فليست له من ذاته قطعاً بل لابدّ وأن يكون من الغير، وجميع الممكنات اشتركت في هذا المعنى والتأثير في ايجاد الغير صفة موقوفة على وجود المؤثر، فحيث إنّ وجود الممكن يكون من غيره، وكل ما هو وجوده من غيره لايصحّ[3] أن يكون مؤثّراً

تامّا وحده، فقد ظهر من ذلك انّ كلّ ما جاز عليه العدم لابدّ له من علّة خارجة من ذاته توجده.

فجميع الممكنات أمر ممكن لابدّ لها من علّة خارجة عنها والخارج عن جميع الممكنات هو واجب الوجود، لأنّا قلنا : إنّ الموجودات منحصرة في الواجب والممكن فإذا كان جميع الممكنات محتاجة إلى الواجب في وجودها فلو لم يوجد الواجب لم يوجد شيء من الموجودات، و هو خلاف بالضرورة فقد ثبت وجود واجب الوجود.

ويجب أن يعتقد [٤] أن يكون الواجب قديماً لأنّه لايجوزعليه العدم .

ويجب أن يعتقد أنّ واجب الوجود واحد لأنّ كلّ كثير ممكن، لأنّ الكثرة تقتضي احتياج الكثير إلى غيره لأنّه محتاج إلى جزئه وجزؤه غيره، فكل كثير ممكن وكل ما ليس بممكن ليس بكثير، وواجب الوجود ليس بممكن البتة، ولأنّ كل ماهيّة تعدّدت أفرادها فلتعدّدها سبب، فما لاسبب له لاتعدد فيه و واجب الوجود لاسبب له فلاتعدد فيه، ولقوله تعالى:﴿فاعلم أنّه لاإله إلاّ الله...﴾ و﴿قل هو الله أحد﴾ إلى غير ذلك من الآيات.

ويجب أن يعتقد أنّه تعالى قادر لاموجب، ونعني بالقادر هو الّذي إذا شاء أن يفعل فعل وإذا لم يشأ لم يفعل، ونعني بالموجَب هو الّذي صدور أثره عنه، كالنار فإنّه لايعقل [٥] وجود نار بلا إحراق بل متى وُجدتِ النّار وجب الإحراق، وكل مؤثّر صدر عنه أثره إمّا أن يصدر على سبيل الإيجاب أو الإختيار، لأنّه إمّا أن يتمكّن من تركه أو لا، فإن تمكّن من ترك الفعل فهو القادر و إلاّ فهو الموجب.

فإذا عرفت ذلك فنقول: لما عرفت الموجب ما هو عرفت أنّه يستحيل أن يوجد الموجب وأثره الذي هو موجب له لذاته معدوم، بل إنّما يعدم المعلول لعدم علّته. فلو كان واجب الوجود موجباً لزم من عدم أيّ شيء كان من العالم بعد وجوده، عدم واجب الوجود وهو ظاهر البطلان فدلّ على انّه قادر.

ويجب أن يعتقد أنّه تعالى قادر على كلّ مقدور، لأنّ نسبة ذاته إلى المقدورات كلّها على السويّة فترجّح بعضها بالقدرة عليه دون البعض ترجيح من غيرمرجح وهو محال.

ويجب أن يعتقد أنّه تعالى عالم لأنّه فعل الأفعال المحكمة المتقنة وكل من فعل الأفعال المحكمة المتقنة فهو عالم بالضرورة، أمّا انّه فعل الأفعال المحكمة المتقنة فلأنّه لاشيء عند الإنسان أظهر من بدنه وحواسّه، وهو إذا تفكّر في حواسّه و قواه الظاهرة والباطنة علم حكمة الله تعالى فيها و اتقانه لهذا الفعل و أشار إلى هذا بقوله تعالى : ﴿وفي الأرض آيات للموقنين و في أنفسكم أفلا تبصرون﴾ .

ويجب أن يعتقد أنّه تعالى عالم بكلّ المعلومات [٦] لأنّ نسبة المعلومات إليه على السّوية فإمّا أن لايعلم شيئاً [٧] منها وهومحال لما قلنا، أو يعلم الكلّ وهو المطلوب، أو يعلم البعض دون البعض وهو ترجيح من غير مرجح وهو محال، فتعيّن أن يكون عالماً بكلّ معلوم.

وحيث ثبت انّه تعالى قادرٌ عالمٌ ثبت أنّه تعالى حيٌّ لأنّا نعني بالحيّ هنا هو الذي يصح أن يقدر و يعلم.

ويجب أن يعتقد أنّه تعالى سميع بصير، أي عالم بالمسموعات والمبصرات، لأنّه عالم بكلّ المعلومات، ومن جملتها المسموعات والمبصرات، فمعنى قولنا: سميعٌ بصيرٌ هو أنّه عالم بالمسموعات والمبصرات لامعنى زائد على العلم.

ويجب أن يعتقد أنّه تعالى مريد لأنّه قادر بالمعنى المذكور، فترجيح الفعل على الترك لابدّ له من مرجّح وهو الإرادة، ولأنّ العالم حادث لأنّا بيّنا أنّه تعالى قادر، وفعل القادر محدث و العالم فعله، فيكون العالم محدثاً فتخصيص وقت حدوثه بذلك الوقت المعيّن [٨] دون قبله و بعده لابدّ له لمرجح [٩] وذلك المرجح هو الإرادة فهو مريد.

ويجب أن يعتقد أنّه تعالى متكلّم بمعنى أنّه تعالى أوجِد حروفاً و أصواتاً في أجسام جمادية، لأنّه تعالى قادر على كلّ مقدور، وعالم بكلّ معلوم، و قد وجد هذا المعنى، فانّه تعالى كلّم موسى من الشجّرة المباركة، وسيأتي صدق النبيّ ﷺ وصدق القرآن من حيث إنّه مجز و قد دلّ عليه في عدّة مواضع، فلم يثبت كلامه تعالى بكلامه، بل من حيث صدوره من النبيّ الصادق.

ويجب أن يعتقد أنّه تعالى ليس بجسم و لاعرض، لأنّه لو كان جسماً لكان متحيّزاً، ولو كان عرضاً لكان حالاً في المتحيز فيكون ممكناً ولأنّا بيّنا انّ جميع ماعداه ممكن الوجود وانّه تعالى وحده واجب الوجود، وامكان الممكن لازم لذات الممكن، وكونه تعالى واجباً لازم لماهيّته و اختلاف اللوازم يدّل على اختلاف الملزومات، فلاايناسب لماهيته تعالى شيء من الأشياء، فحقيقته تعالى مخالفة لسائر الأشياء، وهذا معنى قولهم: هو شيء لا كالأشياء.

واعلم انّ اتحاد الاثنين غير معقولٍ لأنّ الاتحاد إمّا بالاستحالة بأن يفسد صورة أحد الشيئين ثم يصير لماهيته صورة أُخرى كما قالوا : يصير الماء هواء، وهذا لايتحقق ولايتصوّر إلاّ في الممكنات مع انّه قد نازع كثير من الناس فيه و الصّحيح نفيه، ولكن لاحاجة لنا هنا إلى بيانه لأنّ عند القائلين به إنّما يتصوّر في الممكنات والله تعالى تقدّس وتنزّه عن الامكان.

وامّا بمعنى صيرورة الشيئين شيئاً واحداً فهو غير معقول لأنهما بعد الاتّحاد إن بقي المايز بينهما، فلا اتّحاد وإن عدم مايز

احدهما عدم ذلك الّذي عدم مايزه، فلايكون اتّحاداً إذ المعدوم يستحيل اتّحاده بالموجود وإن عدما معاً فلا اتّحاد، فبطل قول النصارى ـ لعنَهم الله ـ.

ويجب أن يعتقد أنّه تعالى لاجزء له، لأنّ كلّ ماله جزء فجزؤه غيره، فيكون محتاجاً إلى جزئه الذي هو غيره، وكلّ محتاج إلى غيره ممكن، والله تعالى ليس ممكناً فلا جزء له.

ويجب أن يعتقد انّ الله تعالى ليس في جهةٍ، لأنّ كلّ ما هو في جهة ممكن، و الله تعالى ليس ممكناً.

ويجب أن يعتقد أنّه تعالى ليس بجوهر لأنّ الجوهر ممكن.

ويجب أن يعتقد أنّه تعالى لايُرى لأنّ كلّ مرئي [١٠] في جهة لأنّه مقابل أو في حكم المقابل، وكل ما هو مقابل أو في حكم المقابل فهو في جهة، والله تعالى ليس في جهة، فلايكون مقابلا [١١] ولافي حكم المقابل فلايرى، ولقوله تعالى: ﴿ لاتدركه الأبصار و هو يدرك الأبصار ﴾ وهو صفة مدح وكمال لأنّ صفات الله تعالى صفة كمال فضدّه نقص ولايجوز أن يوصف بالنقص.

ويجب أن يعتقد انّه تعالى حكيم لأنّه يعلم الأشياء كماهي، ومن يعلم الأشياء كماهي فلايعزب عن علمه مثقال ذرّةٍ في الأرض ولافي السّمآء، فلايفعل قبيحاً ولايخل بواجب، ومعنى الوجوب عليه تعالى أن يكون ما هو واجب عليه فعله موافقاً لحكمته تعالى وتركه يخالف حكمته تعالى.

ويجب أن يعتقد أنّ صفاته تعالى ليست بزائدةٍ على ذاته في الوجود الخارجي .أمّا وجوده تعالى فلو كان زائداً على ماهيّته في الخارج لزم أن يكون صفة لها ومحتاجاً إليها فيكون ممكناً ومحال أن يكون وجود الواجب ممكناً، وأمّا غير الوجود كالقدرة والعلم فلأنّها لو كانت زائدة على ذاته لكانت قديمة لاستحالة كونه تعالى محلاً للحوادث، ولأنّ كلّ صفة الله تعالى إمّا أن يكون المؤثر فيها غير الله تعالى، أو ذات الله تعالى، والأوّل محال بالضرورة، والثاني إمّا أن يكون مؤثراً فيها على سبيل الايجاب، أو الاختيار والثاني محال أيضاً، وإلاّ لاحتاجت القدرة إلى قدرة، والعلم إلى علم، فيلزم سبق الشيء على نفسه، ولأنّه ليس احديهما أولى بالاحتياج إلى الآخر لتساويهما في الماهيّة وهو محال لأنّه ترجيح من غير مرجح فبقي أن يكون تأثيره فيها على سبيل الإيجاب، فيجب أن يكون قديمة [١٢] ولاقديم إلاّ الله تعالى، ولقوله: ﴿هو الأوّل و الآخر﴾.

ويجب أن يعتقد أنّه تعالى كلّف من له أهلية التكليف، و التكليف لطف لأنّه يقرّب العباد إلى الطاعة ويبعّدهم عن المعصية، وهو واجب على الله تعالى لأنّه مناسب لحكمته و رحمته و عنايته، و ضدّه يخالف ذلك.

ويجب أن يعتقد أنّ العالم محدثٌ و هذا المقام يحتاج إلى بيان ثلاثة أشياء: الأوّل ما معنى العالم؟ والثاني ما معنى المُحدَثِ؟ والثالث: نذكر البرهان الدّال على ذلك.

أمّا الأوّل فنقول: مرادنا بالعالَمِ في هذه الدّعوى كلّ ما سوى الله تعالى من الموجودات.

وأمّا الثاني: فمرادنا بالمحدث هنا هو الذي يسبقه العدم كسبق الأمس على اليوم و هذا التقدم يسمّيه المتكلّمون بالتقدم الرتبي، وهو الذي لايجامع المتقدم المتأخر.

وأمّا الثالث: وهو البرهان على صدق هذه الدّعوى، فنقول: هنا قضيّة ضروريّة هي أنّ الموجودات منحصرة في الواجب والممكن ولاثالث، ثم بيّنا أنّ واجب الوجود واحد[١٣] وحدَةً حقيقةً ليس فيه وجه كثرة أصلاً باعتبارٍ من الاعتبارات، وقدبيّنا أنّ واجب الوجود قادر مختار وهنا قضية ضروريّة هي أنّ فعل المختار لايمكن أن يكون قديماً، بل لابدّ و أن يكون حادثاً بالمعنى المذكور، و إلاّ لكان قاصداً لايجاد الموجود، وهو باطلٌ بالضرورة.

وكلّ ممكن موجودٍ فعلّةُ الموجدة له، إمّا واجب الوجود، أو شيء صدر عن واجب الوجود، وقد بان ذلك فيما تقدّم ففعله تعالى محدث وكلّ مايصدر عن المحدث محدث، وقد ظهر أنّ كلّ ممكن محدث و أنّ كلّ ما سواه تعالى ممكن، فكلّ ما سواه تعالى ممكن محدث بالمعنى المذكور و هو المطلوب.

ويجب أن يعتقد أنّه تعالى حكيم، و قد نطق به القرآن الكريم في عدّة مواضع، و عالم بكلّ معلوم، وغنيّ عن كلّ ما سواه، ولايتصوّر عليه الحاجة بوجه، و لايخل بواجب[١٤] البتة، فيلزم من هذه المقدمات الثلاث أنّه لايفعل القبيح من الوجوه لأنّ القبيح[١٥] يصدر عن فاعل محتاج إليه أو جاهل بقبحه أو عابث بايجاده، وهذا أمر معلوم بالضرورة والكل على الله تعالى محال، فلايفعل قبيحاً ولايخل بواجب.

الأصل الثاني
في العدل

مقدمة:

الانسان قادر على فعل ما كلّف به وترك ما نهى عنه، بمعنى انّه إن شاء أن يفعل فعل، وإن شاء أن يترك ترك، أي نسبة الفعل و الترك إليه نسبة الإمكان لاالوجوب.

فنقول: أمّا ثبوت قدرته له على فعل و ترك فضروري، لأنّا نعلم بالضرورة الفرق بين أفعالنا الاختيارية والاضطراريّة، كحركة اليد يُمنَةً و يُسْرَةً، وحركة النبض، وهذا معلوم بالضرورة، امّا انّه قادر على كلّ ما كلّف به وترك ما نهى عنه، فلأنّه لو لم يكن كذلك لكان أمره ونهيه عبثاً، وكان عذابه على ترك فعله لايناسب فعل الحكيم، كما لو طلب

الملك من الإنسان فعل ما لايقدر عليه إلاّ الملك، ويضربه على عدم الفعل، فإنّه يعدُّه العقلاء سفيهاً، وكيف يخلق الله تعالى فيهم الإفك ثم قال: أنّىٰ تُؤفكون؟ وكيف يخلق الله فيهم الكفر ويقول: لم تكفرون؟ وكيف يعذّبه على فعل هو الله تعالى فعله؟ و صدور هذا من الحكيم أظهر استحالةً من تعذيبه ابتداءً لا على سبب صدر منه، ولأنّ كلّ ما صدر منه فعل على سبيل الايجاب، كالنّار في الاحراق، أو خلق فيه الفعل كصورة السّرير التي فعلها النّجار في الخشب، فانّ الأوّل لايحتاج في صدور فعله [١٦] إلى العلم به، ولا الثاني وهو المحل المفعول فيه الفعل لايحتاج إلى العلم بالفعل الصّادر من الفاعل، لأنّ القابل لايحتاج في قبوله إلى العلم بما يفعل به ويحلّ فيه، وإنّما يحتاج إلى العلم القادر المختار، فإذا كان الله تعالى هو الّذي يخلق الفعل في العبد لم يحتج العبد إلى العلم بالتكليف، ولم يحتج إلى العالم بالفعل، فلاينتفي حجة العبد على الله تعالى في فعل الحرام أو ترك الواجب بارسال الرسل لأنّ فائدة الرسل الإعلام والإلزام ولايتوقف الفعل من الموجب على واحد منهما ولايحتاج المحل [١٧] القابل إليهما أيضاً، بل الحجة ثابتة لهم في الفعل المحرّم وعدم قدرتهم على الاتيان بالواجب فما فيه نفي الحجة لم يذكره في الآية وذكر ما لايتمّ من نفي الحجة [١٨] وهذا محال على الحكيم.

مقدّمة أُخرى: العقل يقضي بحسن بعض الأفعال و قبحها و يستقل بذلك، لأنّا نعلم بالضرورة أنّ الظلم الخالي من نفع قبيح، و كذا الكذب وحسن الصدق النافع، فلذلك يحكم به من لايتديّن بالشرائع.

مقدمة أُخرى: الله تعالى يفعل لغرض لايعود إليه، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً، بل هو نفع للعباد لأنّ الفاعل لالغرض عابث والعبث عليه تعالى محال، ولأنّ القرآن ناطق بذلك بقوله تعالى: ﴿**ولولا دفعُ الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الأرض**﴾ الآية.

وإذا عرفت ذلك فنقول هنا مسائل:

الأول: اللطف ما كان معه المكلّف أقرب إلى الطاعة وأبعد من المعصية، ولامدخل له في التمكين، وهو واجب على الله تعالى لأنّه لائق بحكمته ورحمته وكرمه، ولانعني بالوجوب إلاّ ذلك، و لأنّ من أراد من آخر فعلاً و علم أنّه يرجّح فعله عند فعل نوع ما من اللطّف به وهو قادر عليه، و لاضرر في فعله عليه و لاعلى غيره ولاعلى ذلك المكلّف، فانّه إن لم يفعل به كان ناقضاً لغرضه، و نقض الغرض على الحكيم محال.

الثانية: التكليف لطف و اللطف واجب على الله تعالى فالتكليف واجب.

الثالثة: إنزال الكتب وارسال الرّسل لطف و اللطف واجب على الله تعالى.

المقدمة الأُولى: فلأنّه تعالى خلق

الشهوات في بني آدم و أقدرهم و لم يقدّر عقول كثيرٍ منهم بادراك الحسن و القبح، و بسبب استيلاء الجهل على أكثرهم يسهل الفعل القبيح و الإخلال بالحسن، ويسهل اختلال النظام النوع في ابلاغ القوة الشهوية والغضبيّة مقتضاهما، و مع انزال الكتب و ارسال الرُّسل وايجاب طاعتهم على النّاس، يكون معه الناس إلى الصّلاح أقرب، ومن الفساد أبعد، فهذا هو اللطف، فيجب عليه تعالى.

ولأنّه لولا أن يفعل ذلك لكان الله تعالى تاركاً للحسن و فاعلاً للقبيح، تعالى الله عن ذلك علوّاً كبيراً.

الأصل الثالث

في الوعد والوعيد

وفيه مسائل : الأُولى: إعادة الأبدان يوم القيامة واقعة، وهذا موقوف على أُمور ثلاثة:

أحدها : انّ هذا أمرٌ ممكن ولاشك في إمكانه لأنّ هذه الماهيّة [١٩] قابلة للوجود والعدم.

وثانياً: إنّ الله تعالى قادر على كلّ ممكن كما بيّناه فيما تقدم.

وثالثها: إنّه عالم بكلّ المعلومات [٢٠] فصحّت الإعادة. فاذا عرفت ذلك فنقول:

إذا تفرّقت الأجزاء عند الموت وصارت تراباً علم الله تعالى كلّ جزءٍ لأيّ بدن هو فيعيده إليه، و لهذا قال الله تعالى : **﴿قال من يحيي العظام و هي رميم * قل يحييها الذي أنشأها أوّل مرّةٍ وهو بكلّ خلق عليم﴾** وقال الله تعالى : **﴿كما بدأنا أوّل خلقٍ نعيده وعداً علينا إنّا كنّا فاعلين﴾** وواجبة لإيصال الثواب إلى مستحقه.

الثانية: عذاب القبر حق، والصّراط حق، والميزان حق، و تطاير الكتب يميناً وشمالاً، ومسائلة منكرٍ و نكيرٍ كل ذلك حقٌّ، لأنّه أمر ممكن و قد أخبر بذلك من دلّت المعجزة على وجوب صدقه بوقوعه، فيجب وقوعه.

الثالثة: الجنة والنّار والقيامة حقٌّ لأنّ الله تعالى أخبر بها في كتابه العزيز، وخبر الله تعالى صدق، لاستحالة وقوع الكذب منه لأنّه قبيح عقلاً، والله تعالى لايفعل القبيح.

الرابعة: واعد الله تعالى المطيع بالثواب على طاعته و وعده صدق، فيجب إيصال المطيع إلى الثواب الذي جعل الله جزاءً له، وكيف لايثيب وقد قال الله تعالى: **﴿إنّ الله لايضيع عمل عامل منكم من ذكر أو أُنثى﴾**.

الخامسة: العفو عن المذنبين جائز، لأنّ العقاب حق الله تعالى، وكرمه لاينتهي [٢١] فيجوز اسقاط حقّه، ولقوله تعالى: **﴿إنّ الله يغفر الذُّنوب جميعاً﴾** ولقوله تعالى: **﴿إنّ الله**

لايغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء﴾ ولقوله تعالى: ﴿إنّ رحمتي وسعت كلّ شيء﴾ إذا عرفت ذلك فنقول:

ما هو حق الله تعالى لاغير، يجوز العفو عنه، ويجوز العذاب عليه، وأمّا حقوق الآدميين كالأموال والدماء فمحال أن يغفر الله تعالى بغير هبة أصحابها، و إلاّ لكان ظلماً وهو على الله تعالى محال لوجوب العدل منه.

السادسة: الله تعالى يقبل التوبة عن عباده لإخباره بذلك، وقبولها تفضُّل لأنّ التعذيب حقه ولايسقط حق المستحق بالاعتذار.(۲۲)

الفصل الرابع

في النبوة

النبي هو الإنسان المخبر عن الله تعالى بغير واسطة أحد من البشر، و المعجز دلّ على صدقه بالضرورة، والمعجز هو أمر خارق للعادة خارج عن قدرة البشر مطابق للدّعوى، يخلقه الله على يديه تصديقاً للنبيّ -عليه السلام- وهنا مسائل:

الأُولى: محمد ﷺ نبيّ لأنّه ادّعى النبوة وأتى بمعجزات تواتر نوعها، والقرآن وهو متواتر بشخصه، وتحدّى به العرب، وذكر الحروف التي هي مادّة كلامهم والمتداول بينهم في أوائل السور(۲۳) وهم قادرون عليها، فجمع الكل وذكرها، ثم ذكر التركيبات التّي أتى بها العرب، فلم يخرج القرآن في مادّته ولا في صورته من كلامهم، ثم عجزوا عن معارضتة بمثله، ثم طلب منهم معارضته بعشر سور ثم بسورة، فعجزوا عن الكلّ، وتجاوز إلى الحرب وقتل أنفسهم وهلاكها ونهبُ أموالهم، فلو تمكّنوا من معارضته بسورة واحدة لم يتجاوز الى الحرب، وكان أقوى في حجتّهم وفي انقطاعه و عجزه عن اثبات مطلوبه هذه امور ضروريّة والكلّ متواتر.

الثانية: انّه ﷺ معصوم من الخطايا والذنوب جميعاً صغيرها وكبيرها، وإلاّ ارتفع موقعه عن القلوب ولم يسق وثوق بإخباراته ولابفعله ولابتركه، ولأنّ العصمة لطف، واللطف واجب على الله تعالى فيجب عصمته على الله، وكذا الأنبياء معصومون ولايجوز عليهم السّهو والنّسيان، لأنّ كلّ ذلك يرفع الوثوق بوعده ووعيده، و لأنّ عدم عصمته ينافي الغرض عن نصبه نبيّاً، فلو كان غير معصوم لكان نصبه يتناقض الغرض، وهو على الحكيم محال.

الثالثة: شرعه ﷺ باق إلى يوم الدّين وهو خاتم الأنبياء كما أخبر الله تعالى عنه في القرآن المجيد.

الفصل الخامس

في الإمامة

الإمامة رئاسة عامّة في أُمور الدّين والدّنيا نيابة عن النبيّ ﷺ وهنا مسائل :

الأُولى: نصب الإمام على الله تعالى واجب و هو مبني على المقدمتين :أحدهما انّه لطف والثّانية: أنّ اللطف على الله تعالى واجب.

أمّا الأوّل: فلأنّ الإنسان مدنّي بالطبع لايمكن أن يعيش وحده، بل لابدّ له من مشارك من بني نوعه، فلابدّ له من اجتماع، والاجتماع مظنّة التنازع والتّجازب، والعقل لايكفي في كثير من الناس في زجرهم عن اختلال نظام النّوع عن المعاصي، وارسال الرّسل بعد النبي ﷺ محال لأنّه خاتم الأنبياء كما قرر في القرآن المجيد، فنصب رئيس يحفظ[٢٤] الشّرع ويعاقب العاصي على عصيانه، و ينتصف المظلوم من الظّالم، فيكون المكلّفون معه أقرب إلى الطاعة و أبعد من المعصية ،فقد ثبت أنّ نصب الإمام لطف.

وأما المقدّمة الثانية فقد بيّناها .

المسألة الثانية: يجب أن يكون الإمام معصوماً لأنّ العلّة الموجبة في نصبه هو امكان الخطأ على المكلّفين، فلو جاز عليه الخطأ لاحتاج الإمام إلى إمام آخر وتسلسل و هو محال، ولأنّه تعالى ساوى طاعة الإمام بطاعة الرّسول وطاعة الله تعالى في قوله تعالى :﴿**يا أيُّها الّذين آمَنُوا أطيعُوا اللهَ وأطيعُوا الرّسُولَ وَ أُولي الأمر منكم**﴾ فإذا جعل طاعته كطاعة الله تعالى وطاعة رسوله، قبح أن يكون جائز الخطأ ثمّ أي فائدة في نصب الإمام جائز الخطأ مساوٍ للمكلّفين في جواز الخطأ ولأنّ التحكيم زيادة في جواز الخطأ[٢٥] والاقتدار على ما يشاء، فيكون أحوج إلى إمام غيره، فاذا لم يكن له إمام رادع يكون قد خلا الأحوج إلى اللطف عنه فهو محال، ولأنّه ينافي الغرض من نصبه اماماً، بل يمكن أن يحصل منه الفساد في الأكثر ولأنّ الّذي شاهدناه ورأيناه انّ الحكم[٢٦] الرئيس إذا كان أقل ديناً كان الخبط معه والخراب و ترك العبادات أكثر.

الثالثة من المسائل : يجب نصب الإمام على الله تعالى، و هو من فعله تعالى لامن فعل الخلق لأنّ الإمام يجب أن يكون معصوماً، و العصمة أمر خفيّ لايعلمها إلاّ الله، ولأنّا بيّنا أنّه لطف و اللطف واجب على الله تعالى، فيجب نصب الإمام على الله .

وقد ذكر والدي الحسن بن المطهر ـ قدس الله روحه ـ في كتاب الألفين ألف دليل على وجوب عصمة الإمام من القرآن و الآيات المحكمة الدّالة والبراهين القطعية.

المسألة الرّابعة: أنّ الإمام بعد النبي ﷺ

هو علي بن أبي طالب ـ عليه السلام ـ لقوله تعالى: ﴿إنّما وَلِيُّكُمُ اللهُ وَرسُولُهُ والّذين آمَنُوا الذين يقيمون الصّلٰوة ويؤتون الزّكٰوة وَ هُم راكِعُونَ﴾ وهذه الصفة التي بيّن فيها الوليّ اختصت بعليّ ـ عليه السلام ـ والمراد بالولي: الأولى بالتدبير [٢٧] والأحرى بالتصرف، و لأنّه عطفه على الله تعالى و النبي في الحكم المذكور أوّلاً فتساوون فيه.

ولأنّه يجب أن يكون الإمام معصوماً، وغيره من الصحابة لم يكن معصوماً، ولأنّه غيره من الصحابة الذين ادّعى فيهم الخلافة كانوا كفّاراً قبل الإسلام ثم أسلموا بعد جماعة، وكل من كان كذلك لايصلح للإمامة لقوله تعالى لإبراهيم ﷺ: ﴿إنّي جاعِلُكَ للنّاسِ إماماً قال ومن ذرّيّتي قال لاينال عهدي الظالمين﴾ ولاهنا لنفي الأبد لأنّ ينال نكرة، والنكرة المنفية للعموم، والظّالم يصدق على من كفر عمره مرةً، و لأنّ مفهوم الآية المنافات بين الإمامة والظّلم وهو أعم من الكفر لأنّ كل ذنب ظلم لأنّ الكافر حال كفره لايحتاج إلى بيان لأنّه لايجعله الله للناس إماماً ضرورة، فتعيّن أن يكون المراد لاحال كفره.

ولأنّ غيره من الصّحابة لم يكونوا منصوصين [٢٨] والإمام يجب أن يكون منصوصاً، ونصّ الله عليه في القرآن المجيد كثيراً، و قد ذكر والدي ـ قدس الله روحه ـ في كتاب الألفين، ألف دليل في إمامة علي ـ عليه السلام ـ وألف دليل على إبطال إمامة غيره، ولأنّ معجزاته أكثر من أن تحصى.

المسألة الخامسة: الإمام بعد علي ـ عليه السلام ـ ولده الحسن و بعده الحسين بنصّ النبي ﷺ: هذان إبنان إمامان قاما أو قعدا ولقوله ﷺ: الحسين ـ عليه السلام ـ ابني هذا إمام ابن إمام، أخو إمام أبو أئمة تسعة، تاسعهم قائمهم، ثم من بعد الحسين ولده عليّ بن الحسين زين العابدين ثم من بعده ولده محمد بن علي الباقر، ثم من بعده ولده جعفر بن محمد الصّادق، ثم بعده ولده موسى بن جعفر الكاظم، ثمّ من بعده ولده علي بن موسى الرضا، ثم من بعده ولده محمّد بن علي الجواد، ثمّ من بعده ولده علي بن محمد الهادي، ثمّ من بعده ولده الحسن بن علي العسكري، ثمّ من بعده ولده الإمام الخلف الحجة [٢٩] القائم المنتظر المهدي محمد بن الحسن، كنيته أبو القاسم، لأنّ عليّاً ـ عليه السلام ـ [٣٠] نصّ عليهم ثم إنّ كلّ إمام نصّ على من بعده.

ولأنّ الإمام يجب أن يكون معصوماً ولأنّه لايخلو الوقت من إمام معصوم، وغيرهم ليس بمعصوم بالإجماع، فلو لم يكونوا أئمة لخلا الوقت من إمام معصوم و هو باطل كما تقدم، ولأنّ كلّ إمام من هؤلاء صدر عنه معجزات كثيرة دالّة على إمامته.

المسألة السادسة: القرآن دلّ على إمامة محمّد بن الحسن صاحب الزّمان ـ عليهما السلام ـ

في مواضع كثيرة منها قوله تعالى: ﴿ونريد أن نمنّ على الّذين استضعفوا في الأرض ونجعلهم أئمة ونجعلهم الوارثين﴾ ففي هذه الآية منافع:

احدها: إنّ الله تعالى هو الذي جعله إماماً، و هذا نص في أنّه تعالى نص عليه بالإمامة لأنّ الإمامة من فعله تعالى، و لم يقل أحد في هذا العصر إنّ ذلك يتحقق في غير محمّد بن الحسن ـ عليهما السلام ـ.

وثانيها: إنّه إخبار وقع في زمن النبيﷺ إلى ابتدائه عن فعل مستقبل يريد الله أن يفعله.

وثالثها: قوله تعالى: ﴿ونجعلهم الوارثين﴾ والألف واللاّم متى دخلا في الخبر أفادا إنحصاره في المبتدأ فانّا إذا قلنا: زيد هو العالم، دلّ على أنّ غيره ليس بعالم، وكلّ إمام غيره من الأئمة فهو موروث ولايكون هو الوارث دون غيره لأنّ من بعده وارثه، فدلّ على أنّ الإمام الذي هو بهذه الصفات يرث من قبله، أعني: يرث الإمامة ولايرث غيره عنه، وغير محمد بن الحسن ـ عليهما السلام ـ من الأئمة ليس له هذه الصفة بإجماع المسلمين فهو المراد بهذه الآية.

المسألة السابعة: الإمام محمد بن الحسن ـ عليهما السلام ـ حيّ موجود لايموت إلاّ بعد فناء المكلّفين، فإنّه لا إمام بعده، فلو مات والمكلّف على وجه الأرض لخلا المكلّفون عن لطف الإمامة، فهو محال.

المسألة الثامنة: الشفاعة عند الله تعالى للنبيّ و الأئمة ـ عليهم السلام ـ ثابتة في يوم القيامة إلاّ في حقوق الناس [٣١] منع.

المسألة التاسعة: ولنختم رسالتنا هذه بمسألة مباركة نافعة وهي أنّ العديلة يقع عند الموت، فإنّه يجيئ الشيطان و يعدل الإنسان عند الموت ليخرج عن الإيمان، فيحصل له عقاب النيران، ومع الدُّعاء قد تعوّذ الأئمة ـ عليهم السلام ـ منها فإذا أراد الإنسان أن يأمن من هذه الأشياء، فليحضر أدلّة الإيمان، وهي الأُصول الخمس بالأدلة القطعية، و يصفّي خاطره، و يقول: «**اللّهم يا أرحم الرّاحمين إنّي أودعتُكَ يقيني هذا و ثبات ديني وأنت خير مستودع و قد أمرتنا بحفظ الودائع فردُّه عليّ وقت حضور موتي يا أرحم الراحمين**» ثم يخزى الشيطان و يتبعد منه [٣٢] وعند ذلك يسلم من العديلة عند الموت قطعاً.

ويقول أيضاً إذا أراد السّلامة من هول منكر و نكير لفظ الشّهادتين و الإقرار بالأئمة ـ عليهم السلام ـ بيقين صادق و صِفاءٍ خاطر ثمّ يقول: «**يا الله يا أرحم الرّاحمين إنّي أودعتُكَ هذا الإقرار بك وبالنبيّ وبالأئمة ـ عليهم السلام ـ وأنت خير مستودع فرده عليّ في القبر عند مسائلة منكر و نكير**» فإنّه يسلم من عذاب منكر ونكير قطعاً، واقتصرت على هذا القدر طلباً للاختصار وتسهيلاً على المكلّفين في الاستحضار، واقتصرت على هذه

الأُصول، ولم أذكر العبادات الشّرعية السمعّية لأنّ والدي جمال الدّين بن الحسن بن يوسف بن المطهر ـ قدس سرّهم ـ ذكر ما أجمع أهل البيت ـ عليهم السلام ـ و هم الأئمة المعصومين وما صحّ نقله عنهم بالطريق الصحيح (٣٣) الذي له إلى الشيخ الطوسي ـ قدس الله روحه ـ ومن الشيخ الطوسي إلي الأئمة ـ عليهم السلام ـ بالطريقة الصّحيحة التي لا شك فيها ولاريب لأنّ والدي كما ذكرناه قال: إنّي أثبت لكم ما اتفقت عليه كلّ الأئمة ـ عليهم السلام ـ لايحتاج إلى تقليد أحد بعد معرفة واجب الاعتقاد ومن عدل عنه إلى غيره (٣٤) فقد عدل عن يقين إلى ظنّ وعن قول معصوم إلى قول مجتهد. فايُّها المؤمنون تمسّكوا واعتمدوا عليه.

السلام عليكم و رحمة الله و بركاته
وصلى الله على نبيّنا محمّد و آله أجمعين. تم الكتاب بعون الله ملك الوهّاب.

❁ پاورقيها

١ـ ج: خارج عنها. ب: خارج عنهما.
٢ـ ج: عدمه.
٣ـ ج: فلايصلح.
٤ـ ج: زائدة.
٥ـ الف: لايفعل.
٦ـ ب: معلوم.
٧ـ ب: منها شيئاً. ج: شيئاً منها.
٨ـ ج: إذا كان الوقت المعين.
٩ـ ج: من مرجّح.
١٠ـ سقط هنا قريباً من أربع صفحات من نسخة ب.
١١ـ الف: مقابل.
١٢ـ ج: قديماً.
١ـ هذه الكلمة لم يثبت في نسخة الف.
١ـ جملة [ولايخل بواجب] ساقطة في نسخة الف.
١ـ هنا أيضاً سقط في نسخة الف.
١٦ـ الف: فعل.
١ـ هذه الكلمة ساقطة في نسخة الف.
١٨ـ العبارة في نسخة ج مضطربة.
١٩ـ ب و ج: الماهيات.
٢٠ـ ج: معلوم.
٢١ـ ب و ج: لايتناهى.
٢٢ـ الف: بالاعتذاب.
٢٣ـ الف: السورة.
٢٤ـ الف: لحفظ.
٢٥ـ ج: والتمكين.
٢٦ـ ج: الحاكم.
٢٧ـ الف: بالتقدير.
٢٨ـ الف: معصوم و هو غلط.
٢٩ـ ج: الصالح الحجة.
٣٠ـ ج: لأنّ النبي ﷺ.
٣١ـ ب: الادميين.
٣٢ـ الف: العبارة مضطربة.
٣٣ـ الف: أيضاً العبارة مضطربة.
٣٤ـ هذه العبارة ساقطة في الف.

پژوهشگاه علوم انسانی و مطالعات فرهنگی
پرتال جامع علوم انسانی